

دلائل الإعجاز

فصل في أن مزايا النظم بحسب الموضع وبحسب المعنى المراد والغرض المقصود .
وإذ قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني الذخو وعلى الوجوه والفروق التي
من شأنها أن تكون فيه فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تفق عندها
ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها .

ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفُسها ومن حيث هي على الإطلاق ولكن
تُعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض
واستعمال بعضها مع بعض .

تفسير هذا أنه ليس إذا راقك التنكير في " سُودد " من قوله : " تنقل في
خُلُقَي سُودد " وفي " دهر " من قوله : " فلو إذ ذبا دهر " فإنه يجب أن يروك
أبداءً وفي كل شيء . ولا إذا استحسنت لفظاً ما لم يُسمَّ فاعله في قوله : "
وأُنكر صاحب " فإنه ينبغي أن لا تراه في مكانٍ إلا أعطيتَه مثل استحسانك هاهنا
بل ليس من فضلٍ ومزيةٍ إلا بحسب الموضع وبحسب المعنى الذي تُريد والغرض الذي
تؤمُّ وإِنَّمَا سبيلُ هذه المعاني سبيلُ الأصابع التي تُعملُ منها المصورُ والنقوشُ .
فكما أنك ترى الرجلَ قد تهدى في الأصابع التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه
الذي نَسج إلى ضربٍ من التخيُّر والتدبير في أنفس الأصابع وفي مواقعها
ومقاديرها وكيفية مزجه لها وترتيبه إياها إلى ما لم يتهدى إليه صاحبُه فجاء
نقشُه من أجل ذلك أعجب وصورته أغرب كذلك حالُ الشاعر والشاعر في تَوَخُّيها
معاني الذخو ووجوهه التي علمت أنزها مَحْمُولُ النظم